



Government of the Netherlands

مارات
Maharat

ملفات بارزة مع بداية السنة: تخبط للسلطة السياسية وأداء منفصل عن الواقع الاجتماعي

كانون الثاني 2023



ملفات بارزة مع بداية السنة: تخبّط للسلطة السياسية وأداء منفصل عن الواقع الاجتماعي

تستمرّ الأزمة الاقتصادية والسياسية في لبنان بالتفاقم، أبرز هذه الأزمات الانهيار المستمر لسعر صرف الليرة اللبنانية أمام الدولار وانعكاساته على أموال المودعين وغلاء السلع الاستهلاكية بشكل مستمر دون أي خطة توقف هذا الانهيار ودون العمل على أي خطوة تعيد الانتظام المؤسساتي وتعيد ثقة المجتمع الدولي.

ومع بداية العام 2023، برزت العديد من الملفات التي سادها التخبّط السياسي والقضائي والقانوني والتي تعزّز منطق السلطة الحاكمة بالإفلات من العقاب وعدم وجود خطط وأجوبة تجيب على أسئلة المواطنين المتعلقة بشؤونهم الحياتية وتخرج لبنان من أزمته. إضافة إلى ذلك انعكس التخبّط السياسي تخبّطاً في آراء المواطنين لتتقسم دائماً بين مؤيّد ومعارض لسجلات تكاد تبدو منفصلة عن الواقع الاجتماعي الصعب الذي يمرّ به لبنان.

ففي ملف تحقيق انفجار الرابع من آب مثلاً، تكرّر سيناريو العرقلة السياسية من جديد عبر أدوات السلطة في الجسم القضائي بهدف إنهاء التحقيق وتكريس الإفلات من العقاب، وبالرغم من كون القضية واضحة لجهة ضرورة استكمال التحقيق وصولاً إلى العدالة، إلا أنّ آراء المواطنين والقانونيين انقسمت تماماً كما آراء السياسيين بحسب الجهة السياسية التي ينتمون إليها، لتصبح العدالة ضحية كل هذه السجلات.

وفي إطار الانقسامات وتحديداً الانقسام القانوني حول العديد من الملفات، تبرز أزمة النظام السياسي بالتعاطي باستنسابية مع القوانين والدستور، فتارة يتمّ الالتزام بها وتارة يتمّ تخطّئها بحجج تخدم سياسة "اللدولة"، وكمثال على ذلك ملف الموازنة العامّة التي أخذت حيزاً واسعاً من النقاش خصوصاً مع موافقة المجلس الدستوري على أن تمرّ الموازنة العامّة خارج المهل الدستورية ودون قطع حساب بحجّة "الظروف الاستثنائية"، ليعتبر بعض القانونيين أن الأسباب المذكورة غير كافية بإبطال الموازنة دون الأخذ بعين الاعتبار أن الأمر أولاً مخالف للدستور، وثانياً يكرّس تكرار خرق الدستور على مدى عدّة سنوات في ما يخصّ الموازنة دون أي خطوة لمنع ذلك ودون أي خطوة لوضع المعنيين أمام واجباتهم الدستورية.

كما هو واضح، تستسهل السلطة الحاكمة خرق الدستور لتسيير شؤونها، كما فعلت سابقاً عبر تأجيل الانتخابات البلدية عاماً واحداً على أن تقام في شهر أيار 2023، لتبدأ الشكوك والأسئلة بالظهور حول قدرة الالتزام بإجراء هذا الاستحقاق المفصلي خصوصاً مع تطمينات وزارة الداخلية حول جهوزيتها للاستحقاق البلدي من جهة، والصمت السياسي والفراغ الرئاسي وصعوبة انعقاد جلسات مجلس النواب لقول كلمته في هذا الملف من جهة أخرى، بانتظار الشهرين القادمين لحسم هذا الجدل.



وعلى خطّ التنقيب عن الغاز، وبسبب انعدام الشفافية من السلطات المعنية في هذا الملف، استعمل هذا الملف سابقاً لتسجيل النقاط السياسية في الانتخابات النيابية، أما اليوم فبدأت تظهر معالم هذا الملف بشكل رسمي وواضح أكثر من خلال تصاريح شركة "توتال اينيرجيز" التي أعلنت أنها ستبدأ عملية التنقيب والاستكشاف، وقد رافق هذا الأمر العديد من المعلومات المغلوطة لناحية كميات الغاز الموجودة ولناحية تأثير بعض الأحداث الأمنية على رغبة الشركات ببدء التنقيب.

يرصد هذا التقرير أبرز الأحداث التي شهدتها شهر كانون الثاني 2023 وأخذت حيّراً واسعاً من النقاش والأخذ والرد على المستوى السياسي والقانوني وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، إضافة إلى تضارب المعلومات وعمل فريق مهارات نيوز على التحقّق منها.



الموازنة العامّة: الظروف "الاستثنائية" تبرّر تكرار خرق الدستور

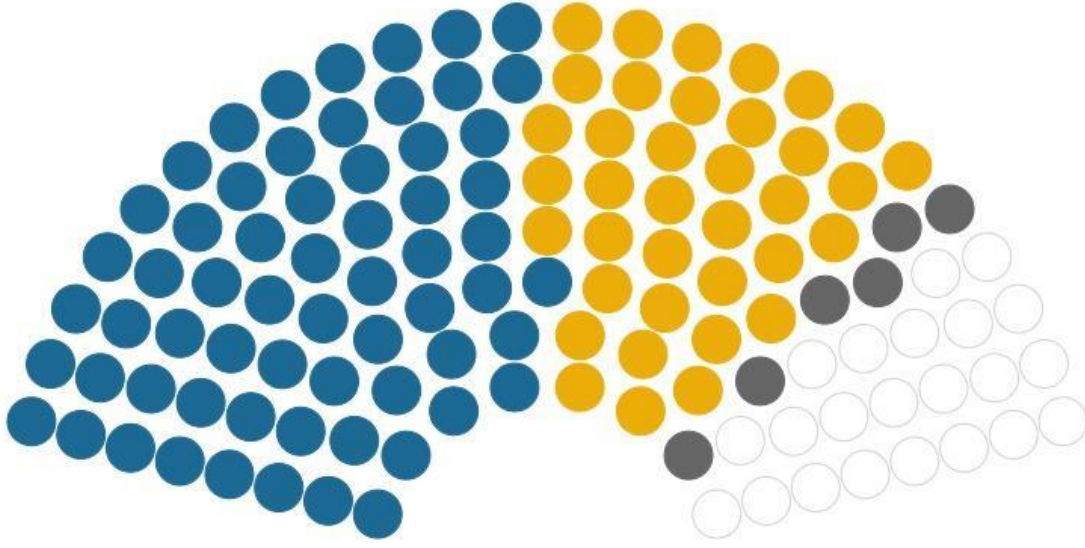
بعد تأخير بلغ 9 أشهر، أقرّ المجلس النيابي قانون الموازنة العامّة للعام 2022 بأكثرية 63 نائبا، فيما اعترض عليها 37 نائبا وامتنع 6 نواب من التصويت.

وعلى إثر إقرار الموازنة، تقدّم 13 نائبا من البرلمان اللبناني بطعن أمام المجلس الدستوري نظرا للعديد من المخالفات الدستورية إحدى أبرزها تخطّي المهل الدستورية لإقرار الموازنة إضافة إلى إقرارها دون قطع حساب.

وفي 5 كانون الثاني 2023، أصدر المجلس الدستوري قرارا بإبطال 7 مواد من قانون الموازنة العامّة كلياً أو جزئياً تبعا للطعن المقدم من عدد من النواب، وقد صدر القرار بأكثرية 8 أعضاء من المجلس الدستوري، فيما دوّن العضوان الآخران في المجلس الدستوري الياس مشرقاني وميراي نجم شكر الله مخالفتين خلصا فيها إلى وجوب إبطال قانون الموازنة برمته، على خلفية تجاوز مجلس النواب المهل والأصول الواجب مراعاتها دستوريا وأهمها عدم إقرار قانون قطع حساب.



تصويت النواب على الموازنة العامة



تصويت النواب على الموازنة العامة

عدد المقاعد

● صوتوا مع الموازنة

63

● اعترضوا على الموازنة

37

● امتنعوا عن التصويت

6

Source: Maharatfoundation.org

واستنادا لما دونه العضوان، قام فريق التحقق من المعلومات في "مهارات نيوز" [بالتحقق](#) مما إذا كان إقرار الموازنة العامة من دون قطع حساب دستوريا، إذ تنص [المادة 87 من الدستور اللبناني](#) بما معناه أنه يجب على الإدارات المالية عرض حساباتها المالية على المجلس النيابي للموافقة عليها قبل نشر الموازنة.

أي أن الدستور واضح بوجوب إجراء قطع الحساب قبل إقرار الموازنة العامة.

وقد سمح المجلس النيابي لنفسه بتخطي الدستور في العديد من الموازنات عبر إقرارها من دون قطع حساب كما جرى مثلا في العام 2017 و 2018 و 2019 مثلا.

أما في ما يختص بالمهل الدستورية لإقرار الموازنة [تنص المادة 83](#) من الدستور اللبناني أنه وفي كل سنة وتحديدًا في شهر تشرين الأول، تقدّم الحكومة لمجلس النواب موازنة شاملة لنفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة ويقترح على الموازنة.

أي دستوريا يجب تقديم موازنة 2022 من قبل الحكومة في تشرين الأول 2021، فلا يمكن توقّع نفقات عام 2022 في أواخر العام نفسه وهو الأمر "المضحك" بحسب الصحفي الاقتصادي جاد غصن.



وقد اعتبر العضوان المعارضان في المجلس الدستوري والعديد من الخبراء الاقتصاديين ووسائل الإعلام أن هذان السببان كفيلا بإبطال الموازنة دستوريا، خصوصا أن هذه المخالفات هي حالات تكررت حتى أصبحت قاعدة دون بذل أي جهد لمنع تكرارها.

أما المجلس الدستوري فجاء تبريره على لسان رئيسه طنّوس مشلب بأن "بلدنا ليس بوضع طبيعي كي نطلب من الحكومة ومجلس النواب وجود قطع حساب في الموازنة، ولذلك تركناها كما هي بشكل عام"، مع التأكيد على أن ما يحصل مخالف للدستور لكن دون أن يرقى إلى مستوى إبطال الموازنة كاملة.

في هذا الإطار اعتبرت شكرالله أنه "يتوجب إقرار قطع الحساب بشكل خاص خصوصا في ظلّ الظروف الاستثنائية لا استعمالها كحجة للتهرب من إقراره".

إذا، انقسمت الآراء القانونية بين المجلس الدستوري الذي اعتبر بأغلبه أن هذه المخالفات للدستور ليست سببا يكفي لإبطال الموازنة العامة، وبين من اعتبر أنها أسباب كافية لإبطال الموازنة خصوصا أنها حالات متكررة بخرق الدستور حتى أصبحت مخالفة الدستور هي القاعدة بحجة الظروف الاستثنائية.



الانتخابات البلدية: بين الموقف الرسمي والانهيار

اقترحت الحكومة اللبنانية في شهر آذار 2022 تأجيل الانتخابات البلدية عاما واحدا، بسبب تزامنها مع الانتخابات النيابية إضافة إلى عدم الجهوزية المادية والبشرية لقيامها. وقد وافق مجلس النواب على ذلك بإقراره قانون يؤجل الانتخابات النيابية عاما واحدا على أن يتم إجراءها في 31 أيار 2023.

ومع دخول لبنان شهر كانون الثاني 2023 واقترابه من الاستحقاق الانتخابي البلدي، سيطرت على المشهد الإعلامي والاجتماعي إشكالية ما إذا كانت السلطات المعنية قادرة على إجراء الانتخابات لوجستيا وسط تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية في البلد إضافة إلى الشغور الرئاسي الذي يعاني منه البلد.

وقد سألت بعض الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي والمخصصة لنقل أخبار مناطق معينة كصفحة "اتحاد بلدات الجومة عكار" ما إذا كانت المنطقة مستعدة لحوض الانتخابات نظرا لقلّة الترشيحات بالمقارنة مع المرشحين في العام 2016 دون التطرق إلى المشاكل المادية واللوجستية.



وسط هذه الأخبار المنتشرة والمخاوف من عدم القدرة على الالتزام بإجراء هذا الاستحقاق المفصلي، نشرت الوسائل الإعلامية في 10 كانون الثاني 2023، [تبليغا](#) من وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال بسام المولوي أنه سيسعى جاهدا لتأمين تمويل للانتخابات البلدية من الجهات المانحة الأوروبية، مؤكدا أنه سيجريها على أربع مراحل من أجل توفير السلامة الأمنية وعدم استنزاف القوى الأمنية.

من ثم عاد [وأكد المولوي في 24 كانون الثاني 2023](#) على أنه لن يطرح تأجيل الانتخابات البلدية على مجلس الوزراء، مشيرا إلى أن القانون ينصّ على اجراءها في 31 أيار 2023 مع التأكيد على جهوزية القوى الأمنية .

وفي 31 كانون الثاني 2023، [أعلنت المديرية العامة للأحوال الشخصية](#) جهوز القوائم الانتخابية الأولية عملا بالمواد 32 و33 و34 من القانون رقم 44 تاريخ 2017/6/17 ، حيث تم إرسال أقراص مدمجة تحتوي نسخا عنها الى البلديات والى المختارين والى مراكز المحافظات والاقضية والى وزارة الخارجية والمغتربين بهدف نشرها وتعميمها تسهيلا للتنقيح النهائي.

وسط تأكيدات الوزارة المعنية بقيام الانتخابات البلدية في موعدها، بدأت التحركات في المناطق مع بلوغ أواخر شهر كانون الثاني ولو بشكل خجول، ففي بيروت مثلا بدأت بعض التحركات والنقاشات لمجموعات مختلفة تظهر رؤيتهم للبلدية والعمل البلدي [ك"المظلة البيروتية"](#) و ["بيروت تقاوم"](#)، إضافة إلى تحركات للأحزاب التقليدية في المناطق من المفترض أن تبلغ أوجها في الشهرين المقبلين.

إذا، تجيب وزارة الداخلية والبلديات على سؤال "هل ستجرى الانتخابات البلدية" بالتأكيد على جهوزية الوزارة للقيام بهذا الاستحقاق المفصلي، ولكن تبقى الشكوك مطروحة وسط الأزمات المتتالية، إضافة إلى المجلس النيابي الذي لم يقل كلمته حول الانتخابات البلدية الأمر الذي يطرح العديد من الأسئلة بانتظار الشهرين المقبلين للإجابة عنها.



[التنقيب عن الغاز: بين المواقف الرسمية والمعلومات المغلوطة](#)

مع انتهاء ترسيم الحدود البحرية بين الطرفين اللبناني والإسرائيلي، [أعلنت شركة "توتال إنرجيز"](#) في 10 كانون الأول 2022 أنها تستعد لبدء عمليات التنقيب عن الغاز في البلوك رقم 9، وذلك بعدما أنجز اتفاق ترسيم الحدود البحرية جنوبا بين الطرفين الاسرائيلي واللبناني في تشرين الأول 2022، في هذا الإطار كانت قد نشرت مؤسسة مهارات [عدّة تقارير](#) ترصد كيفية تعامل القوى السياسية والخبراء والمعنيين مع هذا الملف الحيوي.



وكان قد سبق هذه الخطوة انسحاب شركة "نوفاتيك" الروسية من كونسورتيوم شركات التنقيب على الغاز والنفط في لبنان، الأمر الذي طرح العديد من الأسئلة حول مصير حصّة هذه الشركة والتي بلغت 20% كصاحب حقّ غير مشغّل.

وفي 29 كانون الثاني 2022، أعلن رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي دخول "شركة قطر للطاقة" كشريك مع "توتال إنيرجيز" الفرنسية و"إيني" الإيطالية، ضمن اتفاقية استكشاف وإنتاج الغاز في المياه الإقليمية اللبنانية، على أن تستحوذ على نسبة 30% من حقوق الاستكشاف وتتنقسم النسبة الباقية بين شركة توتال وإيني.

وفي ظل هذه الخطوات، لا زال النقاش العام على مواقع التواصل الاجتماعي منقسماً بين من يؤمن بوجود الغاز الطبيعي والنفط في الحقول اللبنانية البحرية وبين من يعتبر أن الأمر أشبه بوهم.

وفي هذه الفترة، انتشر في "خفايا" جريدة نداء الوطن تساؤلات عن تأثير حادثة العاقبية على حماسة شركة «توتال» للعمل في جنوب لبنان قبالة البلوك 4، بسبب الخشية من تعرّض طواقمها لأي احتكاك مع أهالي المنطقة، مما أدى إلى بلبلة وتم تداول الخبر على المواقع الإخبارية ومجموعات الواتس أب.

لذا، قام فريق التحقق من المعلومات في "مهارات نيوز" بالتواصل مع المستشارة الإعلامية لوزير الطاقة وليد فياض ريتا شاهين والتي أكّدت أن ما يتمّ تداوله عار عن الصحة، مشيرة إلى أنّ شركة توتال متحمّسة للبدء بأعمال التنقيب على عكس ما يشاع وهناك فريق عمل من قبلها يتابع أعماله من لبنان وهذه كل التفاصيل المتوفرة حتى الساعة.

إضافة إلى ذلك، لم تنشر شركة توتال أي بيان أو معلومات تتعلّق بوقف أعمالها أو تعليق مشروعها بالتنقيب عن الغاز في البلوكين 4 و 9.

وفي إطار المعلومات المغلوطة المنتشرة، نشر موقع النشرة الإخباري معلومات مفادها أن هناك تقديرات بوجود 4.4 مليار قدم مكعبة من الغاز في البلوك رقم 9، مما أثار تساؤلات حول صحة الأرقام المذكورة.

وقد أكّدت خبيرة النفط والغاز ومديرة معهد حوكمة الموارد الطبيعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لوري هايتيان في حديثٍ لـ "مهارات نيوز" على أن الأرقام التي يتم تناولها ليست سوى "حكي صالونات" وغير دقيقة، إذ إن المعنيين الأوائل في هذا الملف، أي كل من شركة توتال وشركة قطر للطاقة لم تشاركا أي تقديرات بل قدمتا خطة عمل.

وبالفعل، كان قد أشار الرئيس التنفيذي لشركة "توتال إنرجيز" باتريك بويانيه إلى أن الشركة حريصة على بدء العمل في المنطقة التاسعة قبالة سواحل لبنان "في أقرب وقت ممكن"، وأن حفر الآبار سيبدأ في الربع الثالث من عام 2023، ليتبيّن أن المعلومات المنشورة مضلّلة وعارية عن الصحة.

وعلى مستوى آخر، تحديدا أزمة الكهرباء المتفاقمة والتي وضعت المواطن اللبناني أمام خيارين، إما العتمة الشاملة نتيجة الانقطاع الكامل للطاقة الكهربائية لمؤسسة كهرباء لبنان إمّا الوقوع تحت رحمة أصحاب المولدات



والفواتير المرتفعة، وكانت قد أصدرت مؤسسة مهارات [تقريراً](#) يشرح كيفية تعامل القوى السياسية مع ملف الطاقة في فترة الانتخابات النيابية

وعلى إثر الأزمة، فتحت المديرية العامة للنفط في وزارة الطاقة مناقصة لاستيراد الغاز أويل والفيول أويل grade A والفيول أويل grade B في 1 تشرين الثاني 2022.

وفي 23 تشرين الثاني 2022، فازت شركة "vitol" البحرين بمناقصتي شراء 46 ألف طن من الفيول أويل فئة (A) بسعر 70.93 دولار للطن، وشراء 28 ألف طن من الفيول أويل فئة (B) بسعر 78.93 دولار للطن بحسب ما نشرته وسائل الإعلام.

ومع بداية شهر كانون الثاني 2023، دار سجال سياسي بين وزير الطاقة في حكومة تصريف الأعمال وليد فياض وبين رئيس الحكومة نجيب ميقاتي على خلفية تأخير فتح الاعتمادات المالية اللازمة لتمويل صفقة الفيول، وقد طلب فياض من رئيس الحكومة استعجال وزارة المال والبنك المركزي لتمويل الفيول، في وقت ترسو البواخر على الشواطئ اللبنانية وتكبّد اللبنانيون خسارة يومية تبلغ 20 ألف دولار وقد بلغت الخسارة ما يقارب الـ 300 ألف دولار على حد قول فياض.



تحقيق انفجار 4 آب: الإفلات من العقاب مستمر

بعد اعاقا التحقيق لمدة 13 شهرا، عادت قضية انفجار الرابع من آب إلى الواجهة من جديد. ففي 23 كانون الثاني 2023، [استأنف القاضي بيطار](#) عمله مستدعيا القاضي غسان عويدات، رئيس الوزراء السابق حسان دياب، بالإضافة إلى مدير أمن الدولة طوني صليبا المقرب من الرئيس السابق ميشال عون ومدير الأمن العام عباس إبراهيم الذي يعتبر مقربا من الثنائي الشيعي، إلى جانب الوزيرين السابقين علي حسن خليل وغازي زعيتير.

من ثم عاد عويدات وردّ على البيطار [بإطلاق سراح 17 موقوفا](#) في قضية انفجار المرفأ وادّعى على طارق البيطار بحجة اغتصاب السلطة والتمرد على القضاء ومنعه من السفر على اعتبار ان البيطار لا يمكنه استئناف التحقيق وهو مكفوف اليد.

على المستوى الشعبي، أدّى هذا السجال إلى غضب كبير عند أهالي الضحايا وكل الباحثين عن العدالة في قضية انفجار المرفأ، الأمر الذي أدّى إلى تظاهرات عنيفة أمام منزل القاضي غسان عويدات مساء الأربعاء 25 كانون الثاني 2023.



وانقسمت الآراء على مواقع التواصل الاجتماعي، فمن جهة أيد البعض خطوة غسان عويدات بالادعاء على طارق البيطار على اعتبار ان البيطار يخدم أجنات خارجية خصوصا بعد الزيارة التي تلقاها البيطار من وفد قضائي فرنسي، الأمر الذي اعتبره البعض تدخلا واضحا في القضاء اللبناني بالإضافة إلى [إخلال البيطار بالتوازن القضائي](#)، [واستنسايبته](#) في ملف الاستدعاءات.

وقد كان لافتا تأييد العديد من القوى السياسية لخطوات غسان عويدات خصوصا من المدعى عليهم في قضية انفجار المرفأ.

أما الرأي الآخر، فقد اعتبر أن خطوة البيطار أعطتهم بارقة أمل بعودة القضاء اللبناني، فقد عبّر بول نجار والد الضحية ألكسندرا نجار بالقول: "نكافح منذ 13 شهرا من أجل استئناف مجرى العدالة، ومجرد رؤية القاضي بيطار يعيد تولي الأمور كان مفاجأة كبيرة بالنسبة لنا".

[وحاز](#) بيطار على [استعطاف](#) وتأييد [كبير](#) على مواقع التواصل الاجتماعي إضافة إلى التحركات المطالبة بعودة التحقيق بقيادة القاضي طارق البيطار لمعرفة من كان وراء انفجار 4 آب.

وعلى المستوى القانوني، [اعتبر ائتلاف استقلال القضاء](#) في بيان له أنّ "أحد كبار المشتبه بهم في جريمة انفجار المرفأ النائب التمييزي العام القاضي غسان عويدات قرّر الدافعة عن نفسه بالسطو على صلاحية المحقق العدلي في انتهاك واضح للقانون".

وأضاف [البيان](#) أن ما قام به عويدات من إخلاءات سبيل الموقوفين بمعزل عن الشبهات ضدهم وبطريقة غير قانونية وشرعية هو للدفاع عن نفسه، وقد حازت تصرفات عويدات على ترحيب من القوى المتضررة من التحقيق والتي عملت جاهدا على عرقلة التحقيق.

ليعتبر الائتلاف أن ما حصل هو انقلاب حقيقي على الشرعية القانونية والقضائية، محدّرا من المسّ بسلامة وكرامة القاضي بيطار، وداعيا النواب الديمقراطيين ونقائبي المحامين ونادي قضاة لبنان الى اتخاذ الاجراءات اللازمة، اضافة إلى الدعوة لإقالة عويدات لما يشكّله من خطر على النظام العام والسلامة العامة

إذا، تستمرّ السلطة السياسية بعرقلة التحقيق سعيا لانهاهه والإفلات من العقاب، وتجلّت هذه العرقلة في شهر كانون الثاني عبر استعمال أدواتها في الجسم القضائي للسطو على التحقيق وعلى صلاحيات المحقق العدلي، الأمر الذي يدفع نحو المواجهة والضغط الشعبي إضافة إلى الضغط من داخل المؤسسات العامة كما دعا ائتلاف استقلال القضاء الذي أكد أيضا على مواصلة عمله لمحاسبة الأشخاص الضالعين في هذا الانقلاب عاجلا أم آجلا ضمن معركة ضمان المحاسبة الشاملة، "فلا يبقى شعبنا شعباً من الضحايا".





للمزيد من المعلومات أو لارسال شائعات،
يرجى التواصل معنا

FACTOMETER@MAHARAT-NEWS.COM

INFO@MAHARATFOUNDATION.ORG



SUPPORTED BY:



Government of the Netherlands